

معاً بل قد يكون للتقدير فقط فلا ينافي الخذف لأنه إذا جازاً ما يقترن
 معني العامل المذكور جازاً لا يقترن معن المحذوف في الأول وإنما في الثاني
 ورد حذف عامل الموكد جازاً بخلاف سيراً وهو جازاً خذفت
 سقوا وعيا وانت سيراً ويرد بالخذف متاه التوكيد مطلقاً
 لأن التوكيد يقتضي الاتيان بالموكد والخذف ينافي ذلك فلهذا
 الأولوية في ردودها وذكره وإن كان من أمثلة الموكد مستثنى
 من عموم قوله وحذف عامل الموكد امتنع لكلمات تأتي كما يذكر
 على ذلك قوله بعد الخذف حتم الخ وفيه إذا تحولت سيراً لا
 دليل على استثناؤه لعدم حتم حذفه عما مله فالجواب بالنسبة
 التي لا ينعى مع أن الخليل وابن جبيران الجمع بين الخذف والتأكيد
 كما ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست
 من الموكد بل المصدر ففيها ما ينافي الفعل عموماً منه ذلك على
 ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمنع الجمع بينهما ولا يشي من الموكد أن يتنوع
 وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر الموكد واختلافه في عمل المصدر
 الواقع مع الفعل والمصاحح أنه يعمل ولا ينفص إلا دليله الأول
 لا ياتي في تحولات سيراً بل في كلامه زيادة أقسام المصدر
 على الثلاثية المذكورة في قوله توكيداً أو في قاله إلا أن يكون
 مراداً أن تلك الأمثلة ليست من الموكد لأن وإن كانت منه
 بحسب الأصل فتأمل قوله ملتصق أي اتصاف مستد اجزاء الجاز
 والمجوز فبطله هذه هي المناسبة لكل التمس وتعمل في العين
 والخذف في سوام فتسع فيكون بمعنى ملتصق فيه وإنما جاز
 جندوا العامل فيما ذكره لأنه المصدر فيكون معنى الموكد
 لا يقد على معني العامل فاستبسه المنقول به بما جاز حذفه فاعلمته

تقول

تقول ما مر به ما نافية الاستقمامية بدليل الجواب وبدل لاثبات
 المعنى فبطلت **تقول** مجامير ويريد في الأول نحو وفي الثاني
 بجحت **تقول** والخذف حتم الخ في مرة الاستقمامية وقوله وحذف
 عامل الموكد امتنع **تقول** بل لا من فعله أي عموماً من اللفظ
 لفعله ولما يقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كونه
 قال الدمامين والعامل المحذوف في هذا المصدر ما فعل
 مراد في لفظة المأمول على حد فقهه جازاً عند الجمهور
 وما فعله المأمول وإنما لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه
 عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر التمس في
 الخاتمة **تقول** وواقع في الخبر المراد بالخرف ما قبل الطلب فيتمثل
 الذي ليس من الطلب محذوفاً أو من الألف وسير الأجزاء ويجي
 وطاقة وسما فعله الذي بشر **تقول** فالأول هو الواقع أي
 المصدر الواقع وإنما لم يكن متعدياً على ما عرّفه من الأمثلة
 الانية ومن تمثيل السويطي في التمس بحسب خلاف المسما
 وقع في كلام السأطي وبسببه التمس وهذه النوع الأول
 مقبلي على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من اللفظ وإن يكون
 مفرداً متكرراً بخلاف النوع الثاني الذي فسما على الصحيح
 الأما سيد من المصدر الواقع تقصلاً ومكرراً وذاتاً وموكدة
 الجلية وذات توكيدية فقياساً وكذا من السامعي ما كان من
 الأول لا فعل له من اللفظ كونه وويله أو لم يكن مفرداً متكرراً
تقول والأصل الخذف في اللفظ ليقين أن من رفع اسم رجل
 وبين العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل الذي أوردناه
 جعل صريحاً لكم على تأويل العسيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن

عن الثاني وهو النوع الثاني
 وأن ما كان من توكيداً وموكدة
 التمس وعيناً من ضميرها
 الخرافة ومعنى